موجبات ترجيح مذهب السلف

والذى يرجح مذهب السلف – على ما شرحته – أمور:

قصور العقل الإنسانى:

أولاً: إن العقل الإنسانى قاصر عن إدراك كُنْه صفات الله تعالى، كما هو قاصر عن إدراك ذاته، فمن المحال أن يدرك المخلوق كُنْه الخالق، ويحيط المحدود المحدث الفانى العاجز بالموجود المطلق الكامل الأزلى الأبدى ﴿ **الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ** ﴾ [الحديد: ٣] وقال ﷺ فى مناجاة ربه: (لا نحصى ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك)[١].

واعترف العلماء الكبار فى عصرنا – رغم توسع العلم وتطوره – بأنهم لا يعرفون كُنْه الحقائق البسيطة كالحياة والروح ونحوها، حتى ألّف أحد أقطاب العلم الطبيعى[٢] كتابا سماه (الإنسان ذلك المجهول!) فإذا كان الإنسان برغم تقدمه فى علم المادة يجهل حقيقة نفسه، فكيف يحيط علما بخالقه؟!

وقد اتفق علماء الدين وعلماء الكون على قصور البشر عن إدراك الحقائق الغيبية فيما يتعلق بالله تعالى.

وقد اعتراف فحول المتكلمين بأن العقل لا يستطيع الوصول إلى اليقين فى عامة المطالب الإلهية.

كما اعترف كثير منهم فى نهاية رحلة عمره الطويلة، أنه لم يُحَصِّل من العلم اليقينى ما يشفى غليله، أو يهدى سبيله، كما نُقِل عن إمام الحرمين، وعن الشهرستانى، وعن الفخر الرازى، وغيرهم.

وهذا القصور والعجز من جهة العقل مسلَّم به، ومتفق عليه بين السلف والخلف بالنظر إلى الذات الإلهية العليا. وجدير بهم أن يتفقوا على ذلك بالنظر إلى الصفات الإلهية أيضاً.

---

(١) رواه مسلم فى الصلاة (٤٨٦) عن أبى هريرة وأصحاب السنن الأربعة عن عائشة جزءا من حديث.

(٢) هو ألكسيس كاريل الحائز على جائزة نوبل فى العلوم.

وإذا ثبت قصور العقل ومحدوديته، كان الطريق الأقوم والأسلم هو تلقى صفات الخالق سبحانه عن الوحى المعصوم، أى عنه جل شأنه، فلا يعلم ما هو إلا هو. فما وصف به نفسه – تبارك وتعالى – فى كتابه وعلى لسان رسوله، وصفناه به، وما نفاه عن نفسه – سبحانه – نفيناه عنه، وما كان ظاهره مستحيلا على الله تعالى اتصافه به: عرفنا أنه سيق على طريق المجاز أو الاستعارة أو الكناية، ونحو ذلك من مخاطبات العرب، وأولناه على ما يليق بكماله وجلاله سبحانه.

ونحن فى حالة وصفنا له بما وصف به نفسه، لا ننسى أنه تعالى ليس كمثله شىء، هو كذلك فى ذاته، وهو كذلك فى صفاته، وهو كذلك فى أفعاله.

ولهذا يصرّ علماء السلف على أن وصفهم لله بما وصف به نفسه هو من غير تكييف ولا تمثيل، ولا تحريف ولا تعطيل.

لا أمان من الخطأ فى التأويل:

ثانياً: اننا لا نأمن – إذا خضنا لجة التأويل، وصرفنا النصوص بإطلاق عن ظواهرها إلى معان نراها نحن بعقولنا أليق بكمال الله سبحانه – أن ننسب إلى الله تعالى من الأوصاف ما لم يرده، وننفى عنه من الصفات ما لم يرد نفيه. وبذلك نكون من الذين يقولون على الله ما لا يعلمون. والقول على الله بغير علم من أعظم المنكرات التى ذمها القرآن وحرمها، وعدها مما يأمر به الشيطان، كما قال تعالى: ﴿ **قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ** ﴾ [الأعراف: ٣٣]. ﴿ **وَلا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ * إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ** ﴾ [البقرة: ١٦٨، ١٦٩].

ولهذا كان كثير من السلف يتحاشون التفسير، خشية أن يقولوا على الله برأيهم ما لم يقله أو لم يقصده بآيات كتابه.

قال أبو بكر الصديق: أى سماء تقلنى، وأى أرض تظلنى، إذا قلت فى كتاب الله ما لا أعلم[1] ؟!.

---

(١) ذكره القرطبى فى تفسيره (١/ ٣٥).

الخشية من اتخاذ التأويل ذريعة للتحريف :

ثالثاً : أن السلف يخشون من فتح باب التأويل : أن يكون ذريعة لدخول الزنادقة والملاحدة وأعداء الإسلام الذين يريدون أن يهدموه من الداخل، كالباطنية ومن دار فى فلكهم من الفلاسفة، ومنحرفى المتصوفة، وغلاة الفرق، ويعطيهم سندا، فى صرف آيات الكتاب عن مدلولاتها وظواهرها، كالذين أوّلوا آيات البعث والحشر والجنة والنار، وما فيها من نعيم حسى أو عذاب حسى، بأن المراد بها بعث روحانى لا تعاد فيه الأجسام، ولا تجمع العظام، ولا تنعم أو تعذب فيه الأبدان. وكالباطنية الذين صرفوا معانى الأركان الإسلامية من الصلاة والزكاة والصيام والحج، وغيرها من معانيها الأصلية الواضحة لكل ذى لب من خاص وعام، إلى معان اخترعوها، ما أنزل الله بها من سلطان، ولا قام عليها من الدين والعلم برهان. وبذلك بدّلوا كلام الله، وحرّفوا الكلِم عن مواضعه، وبذلك فقدت اللغة مهمتها فى البيان والإفهام.

الاتفاق على أن مذهب السلف أسلم :

رابعاً : أن مذهب السلف أسلم بالإجماع، لأن فيه إثبات ما أثبته الله تعالى، ونفى ما نفاه فى كتابه وعلى لسان رسوله، مع الجزم بنفى التكييف والتشبيه عن الله تعالى : ﴿ **لَيس كَمِثْلِه شَيْءٌ** ﴾ [الشورى : ١١].

وإجماعهم على أن مذهب السلف أسلم : مفهومه أن مذهب المؤولين من الخلف لا يخلو عن الخطر، والمؤمن فى باب العقائد لا يعدل بالسلامة شيئًا، وخصوصا فيما يتعلق بذات الله تعالى وصفاته. فلا ينبغى أن يلج باب التأويل إلا فى أضيق الحدود، لضرورة نفى المحال عن الله تعالى، وبشرط أن يكون التأويل قريباً غير بعيد.

وحين يقف الإنسان بين يدى ربه يوم القيامة : لن يجد أثبت لقدميه فى ساحة العرض وموقف الحساب، من التشبث بما جاء به الوحى الصادق المعصوم. ولو افترضنا أنه سئل من قبل الحق تبارك وتعالى : لماذا نسبت إلى ذاتى : الرحمة والمحبة، والرضا والغضب، والفرح والضحك، والعلو والاستواء ونحوها؟ - لكان الجواب : لأنك قلت ذلك فى كتابك الكريم، الذى أنزلته على عبدك ورسولك محمد ﷺ، فلم نصفك إلا بما وصفت به نفسك سبحانك جل شأنك، أو وصفك به رسولك!!

وهذا جواب لا غبار عليه، ولا مطعن فيه من أحد.

بخلاف موقف المؤول، فإنه - وإن أراد تنزيه الله تعالى - لم يلتزم التسليم الكامل بما أنزله الله تعالى. وربما خرج بتأويله عن مراد الله عز وجل، وهو لا يدرى.

الاعتصام بالمتفق عليه أولى من المختلف فيه:

خامساً: وهذا الوجه مبنى على ما سبقه، من أن مذهب السلف فى التسليم - حسب ما ذكرناه - مسلم به ومتفق عليه من الجميع، بمعنى: أن أنصار الاتجاه السلفى من الأثريين يؤمنون به، بل لا يدينون الله تعالى إلا به. وإن الخلف من أنصار التأويل كذلك يقبلونه ولا يرفضونه، بل يصرحون بأنه أسلم فى أمر الدين.

على حين نجد أن مذهب الخلف فى التأويل مرفوض بإطلاق عند دعاة السلفية، الذين لا يسيغون التأويل بحال، ويعتبرونه من المبتدعات!

والأولى فى قضايا العقيدة وأصول الدين: أن يعتصم الإنسان طالب النجاة بالمتفق عليه، فهو أحوط له، وأحزم لأمره، وأصون لدينه، بدلا من التشبث بالمختلف فيه، فمن كان عنده خياران: أحدهما: مجمع عليه بين كل الأطراف، والآخر: اختلفوا فيه، فخيار الإجماع أحق وأولى بالإتباع.

رجوع كبار المؤولين إلى مذهب السلف:

سادساً: ولعل مما يؤيد ما قلناه فى ترجيح مذهب السلف: أنّا وجدنا عددا من كبار الذين خاضوا لُجَج التأويل، ونصروا مذهب الخلف، عادوا فى أواخر أعمارهم إلى محجة السلف، وأيدوا وجهتهم، معلنين أنهم وجدوا فى هذه الطريقة ما يشفى علتهم، وينقع غلتهم، على حين لم نجد أحدا من دعاة المنهج السلفى رجع إلى المنهج الخلفى.

أئمة الأشعرية يرجعون إلى منهج السلف:

أجلْ لقد رأينا كبار أئمة المذهب الأشعرى الذين خاضوا لجج التأويل، وكان لهم طول الذراع، وسعة الباع، فى علم الكلام وجدلياته، وغاصوا فى بحاره وسبحوا فيه سَبْحا طويلا، ثم وجدوا نهاية المطاف أن لا ملجأ ولا منجا لهم إلا العودة إلى منهج السلف، فهو الذى ينشرح به الصدر، وتسكن إليه النفس، ولا يضطرب معه العقل، وشهادة هؤلاء الجهابذة الكبار - بعد الممارسة والمعاناة - لها وزنها وقيمتها عند أولى البصائر. ﴿ **وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ** ﴾ [فاطر:١٤].

الإمام أبو الحسن الأشعرى يقول بمذهب السلف:

قال الإمام أبو الحسن الأشعرى المتوفى سنة (٣٢٤هـ) فى كتابه «الإبانة» وهو من أواخر ما ألفَّ، وقد كان ينتحل مذهب المعتزلة فى ما مضى ثم رجع عنه، فى قصة مشهورة متداولة: فإن قال لنا قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية، والرافضة والمرجئة، فعرفونا قولكم الذى به تقولون، وديانتكم التى بها تدينون.

قيل له: قولنا الذى نقول به، وديانتنا التى ندين بها: التمسك بكتاب ربنا عز وجل، وبسنة نبينا عليه السلام، وما روى عن الصحابة والتابعين، وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل - نضَّر الله وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته - قائلون، ولما خالف قوله مخالفون، لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذى أبان الله به الحق، ورفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكِّين، فرحمة الله عليه، من إمام مقدم، جليل معظم.

وجملة قولنا: أنّا نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله، وبما جاؤوا به من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا نرد من ذلك شيئًا، وأن الله عز وجل لا إله إلا هو، فرد صمد، لم يتخذ صاحبة ولا ولدا، وأن محمدا عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق، وأن الجنة حق، والنار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من فى القبور، وأن الله مستو على عرشه كما قال: ﴿ **الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ** ﴾ [طه: ٥]، وأن له وجها كما قال: ﴿ **وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالإِكْرَامِ** ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وأن له يدين بلا كيف، كما قال: ﴿ **خَلَقْتُ بِيَدَيَّ** ﴾ [ص: ٧٥]، وكما قال: ﴿ **بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ** ﴾ [المائدة: ٦٤]، وأن من زعم أن أسماء الله غيره كان ضالا، وأن لله علما كما قال: ﴿ **أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ** ﴾ [النساء: ١٦٦]، وكما قال: ﴿ **وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلاَّ بِعِلْمِهِ** ﴾ [فاطر: ١١]، ونثبت لله السمع والبصر... ونقول: إن كلام الله غير مخلوق... وندين بأن الله يُرى فى الآخرة بالأبصار كما يُرى

القمر ليلة البدر، ويراه المؤمنون.. كما جاءت الروايات عن رسول الله ﷺ... إلخ[1].

وقال مثل ذلك فى كتابه: (مقالات الإسلاميين) بعد أن ذكر قول أهل السنة وأصحاب الحديث فى أصول الاعتقاد، وعلى نحو ما ذكر فى (الإبانة) قال: وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب، وما توفيقنا إلا بالله[2].... إلخ.

وقال مثل ذلك فى «رسالة الثغر» أيضًا.

وقال الإمام القاضى أبو بكر الباقلانى، صاحب التصانيف الأصيلة (ت٤٠٣هـ) فى كتابه (التمهيد): فإن قال قائل: أتقولون: إنه فى كل مكان؟ قيل له: معاذ الله! بل هو مستو على عرشه، كما أخبر فى كتابه، فقال: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ**﴾ [طه: ٥]، وقال: ﴿**إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ**﴾ [فاطر: ١٠]، وقال: ﴿**أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ**﴾ [الملك: ١٦]، ولو كان فى كل مكان، لكان فى بطن الإنسان وفمه، والحشوش (المراحيض)، والمواضع التى يُرْغَب عن ذكرها، ولوجب أن يزيد بزيادة الأمكنة إذا خلق منها ما لم يكن، وينقص بنقصانها إذا بطل منها ما كان، ويصح أن يرغب إليه نحو الأرض، وإلى خلفنا، وإلى يميننا وشمائلنا، وهذا قد أجمع المسلمون على خلافه وتخطئة قائله[3]. انتهى.

رجوع إمام الحرمين:

ومن هؤلاء الذين أعلنوا رجوعهم إلى منهج السلف بصراحة وشجاعة، قلّما تتوافر إلا للأفذاذ المخلصين فى طلب الحق: إمام الحرمين أبو المعالى عبدالملك الجوينى (ت ٤٧٦هـ). الذى كان من أقوى أعمدة المذهب الأشعرى، والشارحين له، والمناصرين لفلسفته، والمدافعين عنه بالقلم واللسان فى ساحات الجدال، ومعتركات النزال، ففى هذا المذهب نشأ، وعليه ربا، ومن لبانه رضع، وفى بيته ترعرع. هكذا كان أبو المعالى إمام الحرمين، دهرا من حياته، ولا غرو أن اعتبره بعض الباحثين المؤسس الثانى للمذهب الأشعرى، وكتب أستاذنا الشيخ على جبر فى كلية أصول الدين

---

(١) الإبانة فى أصول الديانة للأشعرى ص ١٨٢.

(٢) مقالات الإسلاميين ص ٢٩٠ – ٢٩٧.

(٣) التمهيد للباقلانى ص ٢٦٠.

رسالة الأستاذية عن (إمام الحرمين بانى الأشعرية الحديثة) وإن لم نرها مطبوعة. ولكن الله شرح صدره للحق، فوجدناه فى أواخر حياته قد عدّل مساره، وغيّر نهجه، ورجع عن طريق التأويل – طريق الخلف – إلى طريق السلف فى ترك الخوض، والانكفاف عن التأويل، ولم يستنكف عن إعلان ذلك بكل صراحة وجلاء. وهو ما ذكره فى (الرسالة النظامية فى الأركان الإسلامية)[1].

قال إمام الحرمين:

(اختلفت مسالك العلماء فى الظواهر التى وردت فى الكتاب والسنة، وامتنع على أهل الحق فحواها وإجراؤها على موجب ما يبرزه أفهام أرباب اللسان فيها.

فرأى بعضهم تأويلها، والتزم ذلك فى القرآن، وما يصح من السنن، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب تعالى. والذى نرتضيه رأيا، وندين الله به عقدا: اتباع سلف الأمة، فالأولى الاتباع، وترك الابتداع. والدليل السمعى فى ذلك: أن إجماع الأمة حجة متبعة، وهو مستند معظم الشريعة، وقد درج صحب الرسول ﷺ على ترك التعرض لمعانيها ودرك ما فيها، وهم صفوة الإسلام المستقلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألُون جهدا فى ضبط قواعد الملة، والتواصى بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغا أو محتوما؛ لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، فإذا تصرم عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل؛ كان ذلك قاطعا بأنه الوجه المتبع، فحق على ذى الدين أن يعتقد تنزه البارى عن صفات المحدثين، ولا يخوض فى تأويل المشكلات، ويكل معناها إلى الرب. وعند إمام القراء وسيدهم الوقف على قوله تعالى: ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ** ﴾ [آل عمران: ٧] من العزائم، ثم الابتداء بقوله: ﴿ **وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ** ﴾، ومما استحسن من إمام دار الهجرة مالك بن أنس أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿ **الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى** ﴾ فقال: الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة، والسؤال عنه بدعة.

---

(١) طُبعت فى القاهرة بتحقيق المحدث الفقيه الحنفى المعروف الشيخ محمد زاهد الكوثرى. وقد طُبعت تحت عنوان (العقيدة النظامية) ويبدو أن الذى طبع منها فقط هو جانب العقيدة، وهو ما وجد منها، إذ لم يعثر على باقيها إلى الآن. وسماها النظامية نسبة إلى الوزير المشهور (نظام الملك).

فليجر آية الاستواء والمجيء[1] وقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص ٧٥]. ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]. و﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]. وما صح من أخبار الرسول كخبر النزول وغيره: على ما ذكرناه، فهذا بيان ما يحب الله)[2]. انتهى.

ونقل الحافظ الذهبى عن الفقيه غانم الموشيلى قال: سمعت الإمام أبا المعالى يقول: لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما اشتغلت بالكلام[3].

وقال الذهبى: قال الحافظ محمد بن طاهر: سمعت أبا الحسن القيروانى الأديب - وكان يختلف إلى درس الأستاذ أبى المعالى فى الكلام - فقال: سمعت أبا المعالى اليوم يقول: يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بى ما بلغ ما اشتغلت به[4].

قال الذهبى:

وقرأت بخط أبى جعفر (محمد بن أبى على): سمعت أبا المعالى يقول: قرأت خمسين ألفا فى خمسين ألفا، ثم خليت أهل الإسلام بإسلامهم فيها وعلومهم الظاهرة، وركبت البحر الخضم، وغصت فى الذى نهى أهل الإسلام، كل ذلك فى طلب الحق، وكنت أهرب فى سالف الدهر من التقليد، والآن فقد رجعت إلى كلام الحق، عليكم بدين العجائز! فإن لم يدركنى الحق بلطيف بره، فأموت على دين العجائز، ويختم عاقبة أمرى عند الرحيل على كلمة الإخلاص: لا إله إلا الله؛ فالويل لابن الجوينى[5]! يعنى: نفسه.

يقصد بالذى نهى عنه أهل الإسلام: علم الكلام، فقد نهى عنه إمامه الشافعى، ونهى عنه مالك وأحمد، وغيرهما من الأئمة.

---

(١) آية المجيء قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

(٢) العقيدة النظامية ص ٢٣، ٢٤. وقد نقل هذا النص الذهبى فى (سير الأعلام) ج ١٨/ ١٧٣، ١٧٤.

(٣) سير أعلام النبلاء: ١٠٨٠/ ٤٧٣.

(٤) المصدر السابق وانظر: المنتظم: ٩/ ١٩، وطبقات السبكى ٥/ ١٨٦.

(٥) سير الأعلام ١٨/ ٤٧٣، والخبر فى (المنتظم): ٩/ ١٩، (طبقات الشافعية) السبكى: ٥/ ٥٨٥.

وهذا القول من هذا الإمام الكبير الذى أنفق عمره فى هذا اللون من الثقافة العقلية التى امتزجت بفلسفة اليونان وجدلياتهم، التى لا تنقع غليلا، ولا تهدى سبيلا.. هذا القول يؤكد أن لا طريق أجدَى من طريقة القرآن فى النفى والإثبات، وهى الأقرب إلى الفطرة، وألصق بالعقل والوجدان، وهو ما كان عليه الصحابة وتابعوهم بإحسان.

وقد اجتهد العلامة تاج الدين السبكى فى طبقاته الكبرى: أن ينحو بهذا الكلام الجلى الواضح منحى آخر غير ما يتبادر منه، دفاعا منه عن (علم الكلام) الموروث، ووجه كلمات هذا الإمام العظيم الشجاع المخلص إلى معان متكلفة لا ينشرح لها الصدر.

وتحامَلَ السبكى على شيخه الإمام الذهبى تحاملا لا يقبل من مثله فى مثله. فالواقع أنى ما رأيت مؤرخا منصفا مثل الذهبى، حتى مع أعلام المعتزلة وأمثالهم[1].

رجوع الأشعرى والغزالى والرازى إلى منهج السلف:

على أن إمام الحرمين ليس هو وحده الذى انتهى إلى رفض التأويل، وترجيح مذهب السلف، وتفويض حقائق هذه الألفاظ ومعانيها إلى الله تعالى.

فقد رجع من قبله شيخه أبو الحسن الأشعرى فى كتابه (الإبانة) وفى (مقالات الإسلاميين) وفى (رسالة الثغر) وغيرها. ورجع من بعده تلميذه حجة الإسلام أبو حامد الغزالى. (ت ٥٠٥هـ) وذلك فى كتابه: (إلجام العوام عن علم الكلام).

ولكن موقف شيخه إمام الحرمين كان أصرح وأوضح، فإن الغزالى اعتبر علم الكلام شأن الخواص، وجمهرة العلماء من الفقهاء والمفسرين والمحدثين، وغيرهم يعتبرون من العوام فى هذا الأمر عند الغزالى.

أما الخواص، فقد يوجد فى كل عصر منهم واحد أو اثنان.

ورجع بعد ذلك: الفخر الرازى (ت ٦٠٦هـ) الذى كان من أكبر المحامين المدافعين عن التأويل، وصنّف فيه أكثر من كتاب، مثل: (تأسيس التقديس) وغيره. ثم قال فى الطور الأخير من حياته العلمية:

---

(١) انظر: رسالتنا (الجويني إمام الحرمين بين المؤرخَين: الذهبى والسبكى). ط. مكتبة وهبة ٢٠٠٠م.

(لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلا، ولا تروى غليلا، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن: اقرأ في الإثبات: ﴿ **الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ** ﴾ [طه: ٥] ﴿ **إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ** ﴾ [فاطر: ١٠].

واقرأ في النفي: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾ [الشورى: ١١]. ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي)[١] انتهى.

ونقل عنه الإمام الذهبي في (تاريخ الإسلام) قوله: رأيت الأصلح والأصوب طريقة القرآن، وهو ترك التعمق والاستدلالات بأقسام أجسام السموات والأرضين على وجود الله، ثم ترك التعمق، ثم المبالغة في التعظيم في غير خوض في التفاصيل، فاقرأ في التنزيه قوله: ﴿ **وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاءُ** ﴾ [محمد: ٣٨]، وقوله: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ** ﴾، واقرأ في الإثبات: ﴿ **الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ** ﴾ [طه: ٥]، و﴿ **يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ** ﴾ [النحل: ٥٠]، و﴿ **إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ** ﴾ [فاطر: ١٠]، واقرأ في أن الكل من الله قوله: ﴿ **قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ** ﴾ [النساء: ٧٨] وفي تنزيهه عما لا ينبغي ﴿ **مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ** ﴾ [النساء: ٧٩] وعلى هذا القانون فقس[٢].

وجاء في (طبقات الشافعية) لابن قاضي شهبة ٢ / ٨٢ ما نصه: قال ابن الصلاح: أخبرني القطب الطوغاني مرتين: أنه سمع فخر الدين الرازي يقول: يا ليتني لم أشتغل بعلم الكلام، وبكى.

وروي عنه أنه قال: لقد اختبرت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فلم أجدها تروى غليلا، ولا تشفي عليلا، ورأيت أصح الطرق: طريقة القرآن، ثم قال: وأقول من صميم القلب، من داخل الروح (يخاطب ربّه سبحانه): إني مقر بأن كل ما هو الأكمل الأفضل الأعظم الأجل، فهو لك، وكل ما هو عيب ونقص فأنت منزه عنه.

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (٢١ / ٥٠٠).

(٢) انظر: تاريخ الإسلام الطبقة ٦١ ص ٢٣٩ للإمام الذهبي.

وأنشد في (أقسام اللذات) :

نهاية إقدام العقول عقال ... وأكثر سعى العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسومنا ... وحاصل دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا ... سوى أن جمعنا فيه : قيل وقالوا[1]

فهذه شهادات شهود من أهل التأويل الكبار، واعترافات صريحة بتصويب المنهج السلفي وترجيحه على ما سواه، ولا ينبئك مثل خبير.

قال الإمام الشوكاني في (إرشاد الفحول) :

وهؤلاء الثلاثة، أعني : الجويني والغزالي والرازي، هم الذين وسَّعوا دائرة التأويل، وطوَّلوا ذيوله، وقد رجعوا آخرا إلى مذهب السلف كما عرفت، فلله الحمد، كما هو له أهل[2].

حثُّ أولي الأمر على تعليم مذهب السلف للجماهير :

وإمام الحرمين لم يكتف بالرجوع إلى مذهب السلف نظريا، بل حثَّ الأئمة والمسئولين عن قيادة الأمة – والمحافظة على الدين أول واجباتهم – أن يجعلوا مذهب السلف ونهجهم في التوحيد هو ما ينبغي أن يعلَّم للكافة.

أكدّ في (الغياثي) : أن الذي يحرص الإمام عليه : جمع عامة الخلق على مذهب السلف السابقين، قبل أن نَبَغَتْ الأهواء، وزاغت الآراء. وكانوا رضي الله عنهم ينهون عن التعرض للغوامض، والتعمق في المشكلات، والإمعان في ملابسة المعضلات، والاعتناء بجمع الشبهات، وتكلّف الأجوبة عما لم يقع من السؤالات، ويرون صرف العناية إلى الاستحثاث على البر والتقوى، وكف الأذى، والقيام بالطاعة حسب الاستطاعة، وما كانوا ينكفون – رضي الله عنهم – عما تعرّض له المتأخرون عن عى وحصر، وتبلد في القرائح. هيهات!

فقد كانوا أذكى الخلائق أذهانا، وأرجحهم بيانا، ولكنهم استيقنوا أن اقتحام

---

(١) انظر : (مقدمة أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات) للشيخ مرعي بن يوسف الحنبلي (ت ١٠٣٣هـ) بتحقيق شعيب الأرنؤوط – نشر مؤسسة الرسالة.

(٢) إرشاد الفحول ٢ / ٤٩ بتحقيق د. شعبان محمد إسماعيل.

الشبهات، داعيةُ الغوايات، وسبب الضلالات، فكانوا يحاذرون فى حق عامة المسلمين ما هم الآن به مبتلَوْن، وإليه مدفوعون، فإن أمكن حمل العوام على ذلك فهو الأسلم[1].

ونِعْم ما أوصى به هذا الإمام.

فكل خير فى اتباع من سلف وكل شر فى ابتداع من خلف

لا أكفر المؤولين ولا أذمهم:

ورغم ترجيحى لمذهب السلف فى مسألة الصفات، لا أكفر الخلف المؤولين، ولا أضللهم ولا أؤثمهم. فإن الخلاف فى ذلك أمر تقبله لغة العرب، وتحتمله النصوص القرآنية والنبوية.

ومما لا نزاع فيه: أن هؤلاء المؤولين من علماء الإسلام الأعلام، الذين لا يرتاب أحد فى إخلاصهم ونصحهم لله ولرسوله ولكتابه، وهم يؤمنون بالله تعالى ووحدانيته، وباتصافه بكل كمال، وتنزهه عن كل نقص، كما يؤمنون بالنبوة وبالآخرة، وبأن القرآن كلام الله الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.. فلا يضرهم أن يخالفوا فى بعض العقائد الفرعية، بناء على اجتهادهم فى فهمها. وكل من اجتهد فى معرفة دين الله من أهل العلم الطالبين للحق، فهو دائر بين الأجر والأجرين: الأجر إن أخطأ، والأجرين إن أصاب، لا فرق فى ذلك بين المسائل العلمية والعملية، الأصولية والفروعية. كما حقق ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيرهما.

مساحة الخلاف ليست واسعة:

ومما يؤكد ذلك أن مسافة الخلاف بين الفريقين ليست بالسعة التى تصورها الألفاظ المتبادلة بين الطرفين، وخصوصا من المتحمسين من كليهما.

هذا ما اعترف به من دقق فى المسألة، وتأمل فيها بأناة، وفكّر فيها بعمق، وقرأ ما كتبه أهل التحقيق من هؤلاء وهؤلاء. ويرجع ذلك إلى عدة أمور:

أولاً: أن كلا الفريقين من السلف والخلف أو الأثريين والمتكلمين، أو المفوّضين والمؤولين، وإن شئت قلت: المثبتين والمؤولين – ينطلق من تعظيم الله تعالى وتقديسه

---

(١) انظر: الغياثى: فقرة (٢٨٠) بتحقيق د/ عبدالعظيم الديب.

وتنزيهه، ووصفه بكل كمال يليق به، وتنزيهه عن كل نقص لا يليق بجلاله وكماله، وهذه عقيدة راسخة عند كل منهما لا يرقى إليها الشك، ولا تحتمل النزاع.

كل ما فى الأمر: أن هناك أمورا قد يتوهمها أحد الفريقين نقصا فى ذاته تعالى أو فى صفاته، فينفيها عنه تبارك وتعالى، اجتهادا منه، تنزيها له عن هذا النقص المدّعى. وعند التأمل والتحقيق والتعمّق فى المسألة، يتبين أن هذا النقص موهوم، صنعه عقل المتوهم، أو مخيلته، أو تقليده لغيره، أو تأثره بمقولة مستوردة من خارج الدائرة الإسلامية، من نحلة دينية، أو فكرة فلسفية.

أحسب أن هذا الخلاف أشبه بما قاله أحد علماء السلف فى المختلفين فى أفعال العباد ونحوها: هؤلاء قوم عظّموا الله، وهؤلاء قوم نزّهوا الله! وما أشبه هذه المعركة بتلك عند التأمل فى البواعث والأهداف. فالأثريون أو السلفيون غلب عليهم تعظيم الله تعالى، وتعظيم كتابه، وأحاديث رسوله، فأرادوا أن يبقوها على ظواهرها، حرصا على وصف الله تعالى بما وصف به نفسه.

والخلف أو المتكلمون غلب عليهم التنزيه، ونفى شبهة التشبيه، كما قال ابن الجوزى، فلجؤوا إلى التأويل، حرصا على نفى كل نقص أو مشابهة للحوادث والمخلوقات عن الرب تبارك وتعالى.

ولغة العرب تحتمل التأويل، وخصوصا إذا لم يكن متكلفا، ففيها الحقيقة والمجاز، والصريح والكناية. فمن فهم من قوله تعالى: ﴿ **بِيَدِهِ الْمُلْكُ** ﴾ [الملك: ١] أو ﴿ **بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ** ﴾ [المؤمنون: ٨٨]: أن له تعالى يدا لا كأيدينا، فله وجهته التى يقف فيها عند ظاهر النص. ومن فهم من هذه النصوص: أن الملك والملكوت والأنفس تحت قدرته وسلطانه وتصرفه، فهو لم يحد عن الصواب. ولو ترك كل فريق المراء والتعصب لمذهبه وطائفته، لقام الصلح بين الفريقين ووسع بعضهم بعضا.

ثانياً: أن كلا الفريقين فى النهاية - عند التحقيق والتدقيق - يؤولون ولابد. بيد أن السلف يؤولون تأويلا إجماليا، والخلف يؤولون تأويلا تفصيليا.

وذلك: أن قول السلف فى مثل قوله تعالى: ﴿ **يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ** ﴾ [الفتح: ١٠] أو قوله سبحانه: ﴿ **بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ** ﴾ [المائدة: ٦٤] أو قوله فى خلق آدم ﴿ **لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ** ﴾ [ص ٧٥]: له يد ليست كأيدينا، أو يدان ليستا كأيدينا: هو نوع

من التأويل. لأن المفهوم من وضع العرب لكلمة (اليد) فى اللغة: أنها للجارحة، وهو المفهوم المتبادر منها عند النطق بها، فإذا نفيت ذلك، وقلت: إنها ليست كأيدينا، فقد أوّلت لا محالة، ولكنه تأويل إجمالى لم يذكر المؤول إليه. ومثل ذلك يقال فى القدم والساق، والعين والأعين، والجنب، ونحوها مما وصف به الله جل شأنه فى القرآن والسنة الصحيحة، وهو فى الأصل من أوصاف الإنسان، أو من أعضاء جسمه الذى نحسه ونراه ونلمسه.

ومثل ذلك يقال فى صفات الأفعال التى وُصف بها الله الكبير المتعال، مثل: الاستواء على العرش، أو النزول إلى السماء الدنيا فى الثلث الأخير من الليل، أو كونه تعالى فى السماء أو جهة العلو والفوقية.

فالمحققون من السلفيين أو الأثريين يثبتون هذه الأوصاف الفعلية كما وردت بها النصوص، ولكنهم يفسرونها تفسيرا يلتقى فى النهاية – إلى حد كبير – مع أهل التأويل.

وهذا ما يظهر لمن يتأمل كلام ابن تيمية ويحيط به فى هذه القضية، ويقرأ قراءة مستوعبة، دون الاكتفاء ببعضه.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

(ثم من توهم أن كون الله فى السماء، بمعنى أن السماء تحويه وتحيط به، فهو كاذب إن نقله عن غيره، وضال إن اعتقده فى ربه.. ولو سئل سائر المسلمين: هل يفهمون من قول الله ورسوله (إن الله فى السماء): أن السماء تحويه؟ لبادر كل منهم إلى أن يقول: هذا شىء لم يخطر ببالنا)[1].

وهذا – عند التأمل والإنصاف – لون من التأويل: لأن الأصل فى كلمة (فى) إفادة (الظرفية) أى المجرور بها ظرف ووعاء لما قبلها، ولما كان هذا مستحيلا بالنسبة لله جل شأنه، كان لابد من صرف المعنى الأصلى إلى معنى يليق بذاته سبحانه وتعالى، وهو ما يفهم من كلام ابن تيمية رضى الله عنه.

تفسير العلامة الواسطى للفوقية وقربه من مذهب الخلف:

إذا تجاوزنا عن أقوال الغلاة المجازفين من أمثال عثمان بن سعيد الدارمى،

---

(١) من العقيدة الحموية ٤٦٨ من مجموعة الرسائل والمسائل.

واعتمدنا على أقوال المحققين مثل ابن تيمية وابن القيم والواسطى : لاح لنا الحق واضحا بلا ضباب ولا قتام.

قال العلامة السلفى الشيخ رشيد رضا فى (تفسير المنار) :

(وقد اشتهر عن الحنابلة وغيرهم من أهل الأثر : إثبات صفة العلو لله تعالى، حتى رماهم بعض المتكلمين بالقول بالتجسيم، لأن ذلك قول بالجهة، وهو يستلزم الحد والجسمية، فآخذوهم بلازم المذهب، وهم يجهلون مذهبهم. والقول الصحيح: أن لازم المذهب ليس بمذهب. وهم لم يقولوا إلا بالنقل الموافق للعقل. وهاك كلام واحد منهم نقلا عن (شرح عقيدة السفارينى) (وقد نقلناه من قبل) وهو ما ذكره الإمام أبو العباس عماد الدين أحمد الواسطى الشافعى الصوفى المحقق العارف تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمهما الله – الذى قال فيه شيخ الإسلام: إنه جنيد زمانه.. فى رسالته : (نصيحة الإخوان)[1]، ونقل الشيخ رشيد من كلام الواسطى ما سبق أن نقلناه من قبل فلا داعى لإعادته هنا.

وقد علق العلامة رشيد رضا على كلام الواسطى فقال فى تفسير المنار :

أقول : ولأستاذه ابن تيمية نحو ذلك فى بيان معنى ما ورد من أن الله تعالى هو القاهر فوق عباده ،وأنه فى السماء، فلا يعنون بشىء مما ورد : أن ذات الله القديم محصورة فى السماء أو العرش، أو محدودة فى الجهة التى فوق رؤوسنا، بل صرح ابن تيمية وابن القيم وغيرهما : بأن جهة الرأس كسائر الجهات من اليمين والشمال وغيرهما، هى من الأمور النسبية التى لا حقيقة لها فى نفسها، وإنما يفسرون ذلك بما علمت.

ما ذُكر يشْبه تأويل المتكلمين :

قال الشيخ رشيد : فإن قلت : إن ما ذُكر آنفا يشْبه تأويل المتكلمين فى قولهم : إن العلو علو المرتبة أو هو هو؟

أقول : نعم إنه يتفق معه فى تنزيه البارى تعالى عن مماثلة الأجسام المحدودة،

---

(١) نشرها المكتب الإسلامى فى بيروت بتحقيق زهير الشاويش. واقتبس منها السفارينى فى شرح عقيدته الشهيرة (لوامع الأنوار الإلهية).

أو المحدثات المقهورة الخاضعة لإرادة القاهر فوق عباده، ولكنه يفارقه بعدم حظر استعمال ما جاءت به النصوص للعامة والخاصة مع اعتقاد التنزيه، لا مع ملاحظة ما قيل فى التأويل. فأهل التأويل يحظرون أن يقول الناس فى مخاطباتهم مثل: إن الله فى السماء؛ لئلا يوهم ذلك أن ذات الخالق القديم محصور فى هذا المخلوق الذى فوق رؤوسنا، فهم يريدون المبالغة فى التنزيه، والأثريون يجيزون استعمال كل ما ورد، محتجين بنصوص الكتاب والسنة، وما كان لبشر أن يدَّعى أنه أحرص على تنزيه الله من الله ورسوله. وقد يبالغ هؤلاء فيستعملون من ذلك ما لم يرد به نص، أو النص فى غير ما ورد فيه، أو على غير الوجه الذى ورد فيه، توسعا وعملا بالقياس. والقياس ممنوع فى هذا المقام.

وللإمام الغزالى تفصيل فى كيفية الاستعمال، وتحقيق فى هذا البحث، قاله بعد الرجوع إلى مذهب السلف(١).

وهذا القول الرشيد من الشيخ رشيد: يقرب الشقة بين الفريقين المتباعدين إلى حد كبير لمن ينظر إلى الأمر بعين الحيدة والإنصاف.

الشيخ رشيد يرى أن الخلاف صُورِى:

وفى مقام آخر عاد العلامة رشيد رضا – وهو أقوى المدافعين المُحْدَثين عن المدرسة السلفية – إلى الموضوع ليقول: «فحاصل ما تقدم: أن جميع ما أطلق على الله تعالى من الأسماء والصفات هو مما أطلق قبل ذلك على الخلق، إذ لو وضع لصفات الله تعالى ألفاظ خاصة، وخوطب بها الناس لما فهموا منها شيئًا. قال تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ**﴾ [إبراهيم: ٤]، وقد جاء الرسل عليهم الصلاة والسلام بما دل عليه العقل من تنزيهه تعالى عن صفات المخلوقين وكونه لا يماثل شيئًا، ولا يماثله شيء، فعلم أن جميع ما أطلقوه عليه من الألفاظ الدالة على الصفات كالقدرة والرحمة، وعلى الأفعال والحركات كالخلق والرزق والاستواء على العرش، وعلى الإضافة ككونه فوق عباده: لا ينافى أصل التنزيه، بل يجب الإيمان بها، وبما تدل عليه مع التنزيه، فنقول: إن له قدرة ليست كقدرتنا، ورحمة ليست كرحمتنا، وخلقا ليس كخلقنا. فإن الخلق فى اللغة: التقدير المعروف من الناس للأشياء،

(١) تفسير المنار (٣: ٢٠٥ – ٢٠٧).

وهو تعالى أحسن الخالقين، لا يخلق كخلقه أحد، كما قال: ﴿ **أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ** ﴾ [الرعد: ١٦]، وليس استواؤه على عرشه كاستواء الملوك على عروشهم، كما أن عرشه ليس كعروشهم، ولا علوه على خلقه كعلو بعض الأجسام على بعض، كما أنه تعالى ليس جسما مماثلا لهم.

والسلف والخلف، أو الأثريون والمتكلمون، كلهم متفقون على تنزيه الله تعالى عن مماثلة خلقه، وعلى أن جميع ما جاء على ألسنة الرسل فى وصفه تعالى والحكاية عنه حق، إلا أن المتكلمين يقولون: إن العقل دل على أن لهذا العالم خالقا عالما مريدا قادرا، فهذه الصفات ثابتة له عقلا، وعليها مدار إثبات الألوهية بالبرهان، لأن جميع الكائنات دالّة عليها. فما يرد من الصفات السمعية يجب إرجاعه إليها، ولا نعده صفة زائدة.

والسلف الأثريون يقولون: لا نفرق بين صفات الله تعالى التى أثبتها لنفسه فى كتابه وعلى لسان رسوله. وإنما هذا خلاف صورى، إذ لا خلاف فى التنزيه، وفى كون كل ما جاء عن الله فى ذلك حقا، ولولا أن المسلمين انقسموا إلى مذاهب، عنى أهل كل مذهب منها بإثبات مذهبهم وتأييده، وإبطال مخالفه وتفنيده، لزال هذا الخلاف، وعرف الأكثرون الحق صورة ومعنى، حتى لا يشنّع أشعرى على حنبلى، ولا أثرى على نظرى. ولذلك ترى محققى المتكلمين رجعوا فى آخر عهدهم إلى مذهب السلف. وبذلك صرح الشيخ أبو الحسن الأشعرى فى (الإبانة) وأبو حامد الغزالى فى (إلجام العوام عن علم الكلام) وغيره من كتبه التى ألّفها فى آخر حياته.

هذا ولا ننكر أن الأثريين من الحنابلة وغيرهم قد وقع لبعضهم ما يكاد يكون نصا فى التجسيم، أو جعل كل ما ورد فى صفات الله وأفعاله صفات لا تفهم، وإنما تؤخذ بالتسليم: وإنما العبرة بما كتبه علماؤهم المحققون كابن تيمية، وابن القيم، وقد قال ابن تيمية: إن خطأ المتكلمين فى نفى الصفات أكثر، وخطأ الأثريين فى الإثبات أكثر.

أقول (والقائل الشيخ رشيد): ومن عجيب صُنْع بعضهم: أنهم ذكروا السمع والبصر والكلام وعدّوها من الصفات التى عليها مدار الإيمان بالألوهية، على أنهم سمّوها (صفات سمعية)، ولم يذكروا الحكمة والرحمة والمحبة، مع أن السمع ورد

بها، والدلائل العقلية عليها أظهر، إذ العقل يجيز أن يقال: إن صفة العلم الإلهى محيطة بالمسموعات والمبصرات، وبذلك يُسمّى سميعا بصيرا، ولا حاجة إلى القول بأن السمع والبصر صفتان زائدتان من صفات الألوهية، ولا يظهر مثل هذا القول فى إدراج الحكمة والرحمة والمحبة ونحوها فى صفتى الإرادة والقدرة»[1]. انتهى.

وقال الإمام حسن البنا فى رسالة (العقائد) بعد أن رجّح رأى السلف من السكوت وتفويض علم هذه المعانى إلى الله تبارك وتعالى، وأنه أسلم وأولى بالاتباع، حسما لمادة التأويل والتعطيل، ثم قال: ونعتقد إلى جانب هذا: أن تأويلات الخلف لا تُوجب الحكم عليهم بكفر ولا فسوق، ولا تستدعى هذا النزاع الطويل بينهم وبين غيرهم قديما وحديثا، وصدر الإسلام أوسع من هذا كله. وقد لجأ أشد الناس تمسكا برأى السلف رضوان الله عليه، إلى التأويل فى عدة مواطن، وهو الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه؛ من ذلك تأويله لحديث: «الحجر الأسود يمين الله فى أرضه»[2] وقوله ﷺ: «قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن»[3] وقوله ﷺ: «إنى لأجد نفس الرحمن من جانب اليمين»[4].

قال: وقد رأيت للإمام النووى رضى الله عنه ما يفيد قرب مسافة الخلاف بين الرأيين، مما لا يدع مجالا للنزاع والجدال، ولاسيما وقد قيد الخلف أنفسهم فى التأويل بجوازه عقلا وشرعا، بحيث لا يصطدم بأصل من أصول الدين.

قال الرازى فى كتابه (أساس التقديس): «ثم إن جوزنا التأويل اشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيل، وإن لم نجد تأويلا فوضنا العلم بها إلى الله تعالى، فهذا هو القانون الكلى المرجوع إليه فى جميع المتشابهات، وبالله التوفيق».

---

(١) تفسير المنار (٣/ ٢٠١، ٢٠٢).

(٢) قال العراقى: رواه الحاكم وصححه من حديث عبدالله بن عمر. وسبق تخريج هذا الحديث. انظر: ص ١١٥، ١١٦.

(٣) رواه مسلم فى القدر (٦٧٥٠) عن عبد الله بن عمرو بلفظ: «إن قلوب بنى آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن».

(٤) قال العراقى: رواه أحمد من حديث أبى هريرة فى حديث قال فيه: «وأجد نفس ربكم من قبل اليمين» ورجاله ثقات. وذكره الألبانى في السلسلة الضعيفة بلفظ «من قبل اليمن» (١٠٩٧) ثم تراجع وصححه كما فى السلسلة الصحيحة (٣٣٦٧).

وخلاصة هذا البحث: أن السلف والخلف قد اتفقا على أن المراد غير الظاهر المتعارف بين الخلق، وهو تأويل فى الجملة، واتفقا كذلك على أن كل تأويل يصطدم بالأصول الشرعية غير جائز، فانحصر الخلاف فى تأويل الألفاظ بما يجوز فى الشرع، وهو هين كما ترى، وأمر لجأ إليه بعض السلف أنفسهم، وأهم ما يجب أن تتوجه إليه همم المسلمين الآن: توحيد الصفوف، وجمع الكلمة ما استطعنا إلى ذلك سبيلا، والله حسبنا ونعم الوكيل[1].

وقال العلامة الحنبلى الشيخ مرعى بن يوسف فى كتابه (أقاويل الثقات):

والمناقشة فى مثل هذا تطول، وتخرج عن المقصود، والمقصود إنما هو الإشارة إلى أن كل واحد يدّعى أن الحق بيده، ويقيم الدليل عليه، كما تقدم، فنسكت نحن عن الخوض فى ذلك، ولا نبحث فى تحقيقه، فإنه بدعة، ونفوّض علمه إلى الله تعالى، ولا نكُفّر أحدا من أهل الفرق بما ذهب إليه واعتقده، خصوصا مع قيام الشبهة والدليل عنده، فإن الإيمان المعتبر فى الشرع: هو تصديق القلب الجازم بما علم ضرورة مجيء الرسول به من عند الله: تفصيلا فيما علم تفصيلا: كالتوحيد والنبوة، وإجمالا فيما علم إجمالا: كالأنبياء السالفة، والصفات القديمة التى نطق بها القرآن.

وهذا هو الحق فلا نكفر بقية الفرق، خلافا لمن زعم من المتكلمين أن الإيمان: هو العلم بالله وصفاته على سبيل الكمال والتمام؛ فبهذا - لا جرم - أقْدَم كل طائفة على تكفير من عاداه من الطوائف، لكن لا بأس بالقول بتكفير بعض الغلاة من أهل البدع، فإن من الجهمية من غلا حتى رمى بعض الأنبياء بالتشبيه[2].

التأويل مذهب جمهور الأمة:

ومما يمنعنا عن تضليل المؤولين: أن التأويل الذى ذهب إليه الخلف فى نصوص الصفات ليس مذهب فئة قليلة من المسلمين، بل هو فى الواقع مذهب جمهور الخلف من سائر المذاهب المتبوعة، ولياذهم بالتأويل لابد أن يكون لسد حاجة حقيقية لدى العقل المسلم، ولم يكن هؤلاء قليلي الدين، ولا قليلي الفهم، بل فيهم أئمة وعمالقة مبرّزون فى العلوم الإسلامية.

---

(١) من رسالة العقائد لحسن البنا. ص ٤١٧، ٤١٨.

(٢) أقاويل الثقات ص ٦٩.

وقد كان أكثرهم من الأشاعرة (أتباع أبى الحسن الأشعرى) شأن المالكية والشافعية، وبعضهم ما تريدية (أتباع أبى منصور الماتريدى) شأن الحنفية.

ومع هذا كان هناك مؤولون من غير هؤلاء مثل: إمام الظاهرية أبي محمد بن حزم، ومثل :أبي الوفاء بن عقيل، وأبي الفرج بن الجوزى، وكلاهما من أئمة الحنابلة.

وقد قال الإمام النووى: مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف – وهو محكي عن مالك والأوزاعى – أنها تؤوّل على ما يليق بها بحسب مواضعها[1] وقد اعترف بذلك أحد الباحثين من الأخوة السلفيين، فرأى أن عامة المفسرين الذين تعرفهم الأمة هم من أهل التأويل، فقد قال مؤلف كتاب (المفسرون بين التأويل والإثبات) : والمفسرون الأشعريون الذين يضمهم هذا الباب هم: القرطبي. الثعلبى. ابن الجوزى الرازى. البيضاوي. النسفى. الخازن. أبو حيان. الثعالبي. الخطيب الشربينى. أبو السعود. الشوكاني. الآلوسي. إسماعيل حقي. سيد قطب. المراغي. فريد وجدى. محمود حجازى. الصابونى. وهذا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر والإستقراء)[2].

على أن بعض هؤلاء الذين ذكرهم الكاتب ليسوا من الأشاعرة، مثل ابن الجوزي، فمن المعروف أنه من الحنابلة، وإن خرج على خطهم وانتقدهم. ومثل الشوكاني، فهو ليس من الأشاعرة، يقينا، لقد نشأ زيديا، ثم استقل وأصبح إماما غير مقلد لأحد. ومثل كثير من المعاصرين مثل فريد وجدى والمراغي وسيد قطب، فهؤلاء ليسوا أشاعرة بالمعنى الحرفى.

بل أقول: إن المفسرين المحسوبين على أهل الأثر مثل شيخ المفسرين ابن جرير الطبري، ومثل الإمام الحافظ ابن كثير، لجأوا كثيرا إلى التأويل فى آيات الصفات. كما نقلنا ذلك عنهم فى مواضع كثيرة.

وإذا كان التأويل مذهب جمهور الأمة، فلا يحسن بنا أن نُضلّل الأمة، أو نحكم على جماهيرها بأنها أخطأت الطريق، أو ضلّت السبيل، فإن هذا ما نعيبه على الشيعة، أنهم يعتبرون جمهور الأمة أخطأوا الحق، وحادوا عن السبيل، ويسمونهم: الجمهور!

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووى (٦ / ٣٦).
(٢) المفسرون بين التأويل والإثبات (١ / ١٣).

بل ينبغي أن نفسح صدورنا لتتسع للجميع، وتضم الجميع فى رحاب الأخوة الإسلامية، وفى إطار الملة الإسلامية السمحة.

ومما أسفت له: أن أجد من علماء العصر من يعارضون هذا التوجه الخيّر - توجه التقريب بين السلف والخلف - ويضيقون به ذرعا وبعض هؤلاء من علماء الحركة الإسلامية الذين يفترض فيهم أن آفاقهم قد اتسعت، وأنهم تحرروا من اللفظية والشكلية، ونهجوا نهج الاعتدال والتوازن.

عتاب لبعض العلماء المعاصرين:

ولقد عجبت من قول أخينا العالم الفاضل الدكتور عمر سليمان الأشقر فى كتابه «العقيدة فى الله» معلقًا فى إحدى الحواشي على الذين حاولوا التقريب بين الفريقين من السلف والخلف، منكرًا عليهم إنكارا شديداً. وهذا نص تعليقه فى ص٢٠١: حاول بعض المعاصرين كالشيخ حسن البنا والشيخ حسن أيوب وغيرهما: أن يهوّنوا من خطيئة هؤلاء الذين عرفوا باسم الخلف، وأن يقربوا بين وجهة السلف والخلف. ولكن الحقيقة التى يجب أن تظهر وتُدرَك: أن مذهب الخلف الزاعمين أن ظاهر الصفات غير مراد، المؤولين لها: مذهب بعيد عن الصواب، ولا لقاء بينه وبين مذهب السلف. ولا يشفع لهم حسن نيتهم. فحسن النية لا يجعل الباطل حقًا. انتهى.

وأعتقد أن أخانا الدكتور عمر قد غلا فى نقده لهؤلاء العلماء والدعاة الذين حاولوا أن يقرِّبوا المسافة بين الطرفين. وأنا آخذ على عبارته عدة أمور:

أولها: أنه اعتبر تأويل الخلف «خطيئة» ولم يعتبره مجرد خطأ علمى، ولم يعدّه مما يدخل فى اجتهاد العلماء الذين يؤجرون عليه وإن أخطأوا، سواء كان فى المسائل العلمية والأصولية أم فى المسائل العلمية والفروعية. كما حقق ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية والمحقق ابن القيم.

وثانيها: أنه أشار إلى هؤلاء الخلف بما يوحى إلى القارئ بتحقيرهم، والتهوين من أمرهم، كمًا وكيفًا، وكأنهم لا فى العير ولا فى النفير. والحقيقة غير ذلك لكل دارس لتراث الأمة، ويعرف أقدار حملة ميراث النبوة.

ومن هؤلاء المؤولين أعلام من كبار علماء الإسلام وأساطينه، أمثال أبى عبيد والخطابى والاسفراييني وإمام الحرمين والغزالى والرازى والآمدى والشهرستانى وابن حزم والباجي وابن رشد وابن العربي والمازري وابن عطية والقرطبي والقاضي عياض وابن عقيل

وابن الجوزي وابن عبدالسلام وابن دقيق العيد والرافعي والنووي والزركشي والبلقيني والعراقي وابن حجر والسخاوي والسيوطي، وغيرهم وغيرهم.

وقد وجدت الدكتور الأشقر، في تحريره للجزء الثالث من كتاب «البحر المحيط» للزركشي في أصول الفقه، وقد تحدث الزركشي في قضية الصفات ونقل عن ابن عبد السلام وغيره كلمات علمية لها دلالتها. كما ذكر أن ابن الجوزي نقل في كتاب «منهاج الوصول» عن أحمد: أنه قال في قوله تعالى: ﴿وجاء ربُّك﴾ [الفجر: ٢٢]. أي جاء أمر ربك. قال الدكتور الأشقر: ثبوت هذا عن الإمام أحمد يحتاج إلى برهان.. وكل ذلك لا يصح، وأصحاب أحمد أعلم بتأويله من غيرهم.

ومما لا ريب أن ابن الجوزي من الحنابلة الثقات، وهو لا ينقل إلا من مصدر معتمد. وقال الزركشي: نقل الثقة لا يندفع.

كما علّق الدكتور على ما نقله الزركشي عن الأئمة الكبار من جواز التأويل بشرطه، فقال: هذا غلو في تضليل السلف، وتجاوز للحق[1]!!

ومثل هذه الأحكام الصارمة ينبغي أن تُراجع، فليس كل من ذكر وجهة أخرى غير التفويض أو الإثبات يكون مضللاً للسلف، ولا متجاوزاً للحق.

ثالثها: أنه اعتبر مذهب الخلف بعيداً عن الصواب، وأنه لا لقاء بينه وبين مذهب السلف، وأن أصحابه لا يشفع لهم حسن نيتهم، فحسن النية لا يجعل الباطل حقًا.

وكنت أودُّ من الشيخ عمر أن يكتفي بترجيح مذهب السلف على مذهب الخلف، ولا يرميه بأنه «باطل» من أساسه، كأن لم يقل به هؤلاء الأئمة الكبار. وكأنهم اخترعوا قولاً ليس له أصل في الدين ولا في اللغة ولا في العقل.

وقد وجدنا من السلف من أوّلَ، كما ذكرنا ذلك في موضعه. كما وجدنا التأويل يجري على سنن العرب في مخاطبتهم التي تشمل المجاز والاستعارة والكناية. وقد جاء خطاب القرآن جاريًا على نهجهم.

---

(١) البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (٣/ ٤٤ - ٢٤٢) ط دار الصفوة بالغردقة مصر.

كما أن ما ذهب إليه الدكتور من أن حسن نية المخطئ لا يشفع له: مذهب عجيب، يحمّل العالم الباحث عن الحق إثم ما أخطأ فيه، وهو لم يرد ببحثه إلا الوصول إلى الصواب وخدمة الدين، وتجليه الحقيقة، ابتغاء وجه الله تعالى ومرضاته.

وهذه النية- مع الاجتهاد والتحري - هي التي تجعل له الأجرين إذا أصاب، والأجر الواحد إذا أخطأ.

رابعًا: أنه عاب على الشيخ حسن البنا، وعلى الشيخ حسن أيوب، وعلى غيرهما من العلماء في محاولتهم التقريب بين الفريقين من السلف والخلف، أو الأثريين والمتكلمين، أو الحنابلة وغيرهم، والتهوين من أمر الخلاف بينهم! والواجب أن يُحْمدوا لا أن يُنْقَدوا ويُعابوا. فهذه مهمة المجددين المصلحين: أن يجتهدوا في توحيد قوي الأمة المفتّتة، وأن يقربوا بين المتباعدين، ويصلحوا بين المتخاصمين والمختلفين، ما وجدوا إلى ذلك سبيلا. وقد قال تعالى: ﴿ **لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلاَّ مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا** ﴾ [النسا: ١١٤].

وقد وجدنا ذلك عند كثير من المصلحين قبل الشيخ البنا، كما نقلتُ عن الشيخ رشيد رضا، والشيخ جمال الدين القاسمي، وغيرهما، ولكل مجتهد نصيب، وإنما لكل امرئ ما نوى.

* * *